الدواعى المجتمعية المؤثرة فى توطن ظاهرة تسرب الإناث المصريات

إعداد

أ.د/ محمد سالم إبراهيم مقلد

أستاذ ورئيس قسم الدراسات الاجتماعية والفلسفية بكلية التربية جامعة المنصورة

ملخص

فى الوقت الذى تشهد فيه دول العالم منافسة جادة بحثاً عن جودة فى التعليم والتحصيل والإرتقاء المتنامى لشعوبها ، نجد أن ظاهرة التسرب تمثل عقبة كأداء فى طريق التقدم والتنمية ، إلا أن ظاهرة تسرب الإناث تعد من أكثر عوائق التنمية.

وتمثلت مشكلة الدراسة حول إنقطاع سلسلة البيانات والأرقام اللازمة لمراحل الدراسة ، ذلك من جهة ، ومن جهة أخرى هناك تضارب البيانات بين المصالح المختلفة ، علاوة على أن ظاهرة تسرب الإناث من التعليم يرفقها ظاهرة أخرى أكثر منها وقعاً وهى أن هناك فئة من الإناث فضلاً عن الذكور لم تلتحق بالتعليم على الإطلاق تفرض الضرورة الاهتمام بها.

وقد أوضحت الدراسة أن إجمالى المتسربات بمصر نحو 2.24% من جملة من هن فى سن التسرب "6 – 19سنة"، إلا أن نسبة غير الملتحقات بالتعليم من الأساس بلغت نحو 7.8% ، ومن ثم تفرض الضرورة إعادة النظر فى طرق حصر ودراسة هذه الظاهرة بصورة أكثر جدية.

وقد بلغ معدل التسرب المصرى العام 2.16% ، زاد إلى 2.96% لدى الذكور ، مقابل 2.24% للإناث ، ومثلت جملة الإناث المتسربات 41.55% من جملة المتسربات بمصر. تفاوتت هذه النسبة على مستوى المحافظات ، فهناك أربع فقط تزيد بها أعداد المتسربات عن المتسربين الذكور ، وهى من الأعلى للأسفل: شمال سيناء ومطروح والأقصر وقنا ويزيد كل منها عن 51% ، أما باقى المحافظات (23 محافظة) فجميعها تقل نسبة المتسربات عن النصف من إجمالى عدد المتسربين الكلية بكل منها.

مثلت المتسربات من المرحلة الإبتدائية نحو 41.9% ، مقابل 58.1% للمتسربات من المرحلة الإعدادية، وعلى مستوى المحافظات تزيد أعداد المتسربات من المرحلة الإعدادية عن الإبتدائية فى كل المحافظات، فيما عدا محافظتى بنى سويف والفيوم ، وهناك ارتباط قوى بدرجة 0.76 (معامل ارتباط سبيرمان) بين توطن المتسربات من المرحلة الإبتدائية وإجمالى المتسربات بالمحافظات ، ذلك مقابل 0.94 مع المتسربات من المرحلة الإعدادية على مستوى المحافظات.

من اللافت للنظر أن معدل تسرب الإناث على مستوى مصر بلغ 2.24% ، فى حين أن معدل من لم تلتحق بالتعليم مطلقاً بلغ نحو 7.8% ، كما تشهد ذلك المحافظات أيضاً بل تضاعفت بمطروح لنحو 19.6% ، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض نسبة الملتحقات بالتعليم دون تسرب إلى 73.7% فقط.وتمثلت أهم الدواعى المجتمعية المؤثرة على توطن ظاهرة الإناث فى: نتشار ووضوح ظاهرة الفقر فى العديد من

المحافظات الأكثر احتواءً للمتسربات واللاتى لمتلتحق بالتعليم. وإنخفاض نسب المهنيين والفنيين بين المحافظات الأكثر احتواءً للمتسربات واللاتى لم تلتحق بالتعليم. وإنخفاض فرص التنمية. وتضارب السياسات التعليمية المتبعة وسوء اتخاذ القرارات التى بدا أنها غير مدروسة.

وتفرض الضرورة إعادة النظر فى العديد من القرارات التعليمية، وربط التعليم بسوق العمل لجنى ثمار التعليم من خلال حراك اجتماعى مأمول ، وضرورة النظر إلى التعليم كأولوية أولى للدولة بغرض التنمية والنهوض.

تقديم:

يختلف معنى التسرب تبعا لوقت حدوثه ومكانه ، إذ يختلف حسب المراحل الدراسية، فهو في المرحلة الإبتدائية غيره في المرحلة المتوسطة ، فضلاً عن إختلاف معناه ضمن المرحلة نفسها ،وهناك نوع من أنواع التسرب هو الشائع والمنتشر في النظم التعليمية المتبعة في دول العالم وهو تسرب التلاميذ من المدرسة قبل وصولهم إلى نهاية المرحلة[1].

وقد وردت الكثير من التعريفات للتسرب، إذ عرفته منظمة اليونيسيف عام(1992) بأنه" عدم التحاق الأطفال الذين هم بعمر التعليم بالمدرسة أو تركها بدون إكمال المرحلة التعليمية التي يدرس بها بنجاح، سواء كان برغبتهم أم نتيجة لعوامل أخرى"(2). كما عرفته منظمة اليونسكو بأنه" ترك الدراسة قبل إكمال مرحلة دراسية معينة ،وقد يكون التسرب في متوسط المرحلة أو في أي صف غير منتهي منها[3]. بينما يرى بوليمن بأنه"

الظاهرة التي يترك الطالب فيها المدرسة أو المؤسسة التعليمية قبل نهاية المرحلة التعليمية التي التحق بها[4].

ويختلف مفهوم التسرب من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، وذلك حسب أنظمه التعليم، ففي مصر شمل التسرب الفئات العمرية (من 6–19 سنة) ، فالتسرب يعني " ترك التلميذ للمدرسة قبل إنهاء الصف السادس الإبتدائي أو الثالث الإعدادى، فيما يشمل في دول أخرى ولا سيما الدول العربية" ترك المدرسة قبل إكمال المرحلة المتوسطة(5).

ويقاس ترك الدراسة خلال السنة أو في نهايتها بما يدعى معدل التسرب ،وهو أيضا احتمال ترك الدراسة الذي يشبه إلى حد احتمال الوفاة(6).

والتسرب يقصد به ترك التلميذ المدرسة أو الإنقطاع عن مواصلة الدراسة لأي سبب كان(7). ويمكن تعريف ظاهرة التسرب على أنها "ترك أو إنقطاع التلاميذ عن الدراسة في أي صف من الصفوف الدراسية، قبل إتمامهم للمرحلة التعليمية، ولأي سبب من الأسباب.

ويتحدد المتسرب فى الطالب الذى يترك المدرسة لسبب من الأسباب قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة التعليمية التي سجل فيها، هذا يعني أن الطالب الذي يترك مرحلة تعليمية معينة بعد نهايتها ولا ينتسب إلى المرحلة اللاحقة، لا يعد في أعداد المتسربين ،في ما يعرف (page) و (Thomas) المتسرب بوصفه الذي يترك المدرسة قبل إكمال دراسته(8).

توزيع المتسربات من التعليم على محافظات الجمهورية :

تتباين المحافظات المصرية فى احتوائها على المتسربات من التعليم ممن هن فى سن التسرب (6 – 19 سنة) ويتضح ذلك من خلال الجدول (1) الذى أسفر عن الأتى:

*احتوت محافظة القاهرة منفردة على نحو 9.5% من جملة المتسربات المصريات ، وهو مقدار ما تحتويه نحو اثنى عشرة محافظة مجتمعة(9.6%) وهى على التوالى: كفر الشيخ والإسماعيلية ومطروح ودمياط والسويس وشمال سيناء والأقصر وبور سعيد وجنوب سيناء والبحر الأحمر والوادى الجديد ، أى كل محافظات القناة والمحافظات الحدودية جميعها ، إلى جانب الأقصر وأسوان من محافظات جنوب الصعيد وكفر الشيخ ودمياط من محافظات الدلتا . وقد ضمت هذه المحافظات جميعها رقماً مرتفعاً من جملة من هن فى سن التسرب، كذلك ارتفعت نسبة ما احتوته محافظة القاهرة ممن هن فى سن التسرب إلى 10.4% من إجمالى من هن فى سن التسرب على مستوى الجمهورية، والأمر الذى يوضح أن جملة هذه المحافظات تنخفض بها المعدلات العامة لظاهرة تسرب الإناث مقارنة بالمحافظات الأخرى.

* قد ضمت أكبر سبع محافظات احتواءً على متسربات من التعليم أكثر من نصف المتسربات المصريات ، إذ بلغ إجمالى ما احتوته 53.8% ، وتمثلت هذه المحافظات فى: القاهرة والجيزة والبحيرة والقليوبية والشرقية والإسكندرية وأسيوط ، فى حين ضمت العشرون محافظة الأخرى أقل من نصف إجمالى المتسربات من التعليم فى مصر ، والتى بلغت نحو 46.2% ، فى حين أن تلك المحافظات العشرين قد ضمت

نحو 52.2% من إجمالى من هن فى سن التسرب من التعليم ، الأمر الذى يشير إلى أن أغلب هذه المحافظات ينخفض فيها معدل التسرب من التعليم على مستوى الإناث ، على العكس من ذلك بالنسبة للمحافظات السبع الأكثر احتواءً للمتسربات ، إذ ضمت نحو 47.8% من إجمالى من هن فى سن التسرب ، الأمر الذى يوضح ارتفاع معدلات التسرب بكل محافظاتها فيما عدا القاهرة .

* وكما هو واضح من النفس الجدول (1) والشكل (1) أن هناك أنماط ثلاثة من المحافظات من حيث احتوائها على أعداد المتسربات من التعليم مقارنة لاحتوائها لمن هن فى سن التسرب وذلك كما يلى:

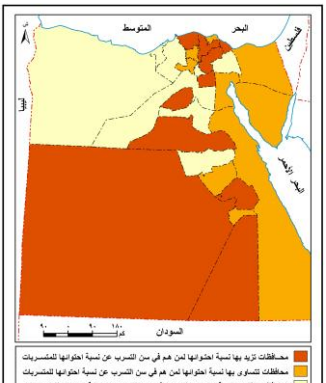

شكل (1)توزيع المتسربات من التعليم مقارنة بمن هن فى سن التسرب عام2006

النمط الأول : ويضم المحافظات التى زادت نسبة احتوائها لمن هن فى سن التسرب عن نسبة احتوائها للمتسربات من إجمالى الجمهورية ، وضم هذا النمط من الأكثر إلى الأقل المحافظات العشر التالية: القاهرة والشرقية والدقهلية والمنيا وقنا والفيوم وكفر الشيخ وأسوان وبور سعيد والوادى الجديد ، وضمت هذه المحافظات نحو 4506% من إجمالى من هن فى سن التسرب من من التعليم ، مقابل 35% فقط من إجمالى المتسربات ، وذلك نظراً لانخفاض معدلات التسرب بجميعها ، كما أن جميع هذه المحافظات يقل بها معدلات تسرب الإناث من التعليم عن المتوسط العام بالجمهورية والبالغ 2.24% من إجمالى من هن فى سن التسرب من التعليم .

النمط الثانى : ويضم المحافظات التى تتساوى بها نسبة احتوائها لمن هن فى سن التسرب مع نسبة احتوائها للمتسربات من إجمالى الجمهورية ، ويضم هذا النمط المحافظات التسع التالية: سوهاج والغربية والمنوفية ودمياط والسويس والأقصر والبحر الأحمر وشمال سيناء وجنوب سيناء ، وقد مثلت هذه المحافظات 19.1% من إجمالى من هن فى سن التسرب ، ونحو 18.9% من إجمالى متسربات الجمهورية ، ومن ثم نجد أن معدل تسرب محافظات هذا النمط تدور حول معدل التسرب العام على مستوى الجمهورية.

النمط الثالث : يضم المحافظات التى تقل نسبة احتوائها على من هن فى سن التسرب عن نسبة احتوائها من إجمالى المتسربات من التعليم بالجمهورية ، ويضم هذا النمط المحافظات الثمان التالية:الجيزة والبحيرة

والقليوبية والإسكندرية وأسيوط وبنى سويف والإسماعيلية ومطروح، ومثلت هذه المحافظات 3503% من إجمالى من هن فى سن التسرب بالجمهورية ، مقابل 46.1% من إجمالى المتسربات من التعليم على مستوى الجمهورية، وهذه المحافظات بطبيعة الحال تمثل أعلى معدلات لتسرب الإناث من التعليم ، حيث سجلت مطروح المعدل الأعلى بين محافظات الجمهورية بنحو 6.55% ، ومثلت الجيزة المحافظة الأقل لها النمط بنحو 2.61% من إجمالى من هن فى سن التسرب من التعليم .

جدول (1) توزيع المتسربات والمتسربين من التعليم ومعدلاتهن عام2006(9).

المحافظة	إجمالى عدد المتسربات من التعليم	نسبة لمتسربات من جملة متسربين بالمحافظة	المتسربين الذكور	جملة المتسربين الكلية بالمحافظة	من هن فى سن التسرب
القاهرة	19818	45.92	27929	43161	972681
الجيزة	18583	47.47	20563	39146	123287
البحيرة	17347	43.36	22657	40004	409521
القليوبية	16180	44.77	19958	36138	528729
اسكندرية	13824	46.58	15855	29679	452720
الشرقية	13792	38.40	22128	35920	706508
أسيوط	12811	40.68	18683	31494	594647
الغربية	11546	39.99	17329	28875	656
سوهاج	11302	43.91	14436	25738	501284
المنيا	10137	37.92	16598	26735	355983
بنى	9958	38.03	16230	26188	711920

سويف					
الدقهلية	9876	35.05	20686	30562	621565
المنوفية	9289	41.87	12896	22185	485957
قنا	6535	51.59	6132	12667	544375
الفيوم	6068	35.05	11242	17310	334713
كفر الشيخ	5251	35.25	9645	14896	335
اسماعيلية	4629	43.70	5963	10592	601692
مطروح	3101	54.29	2611	5712	23923
دمياط	3093	24.76	9397	12490	134261
السويس	1515	42.60	2041	3556	65481
ش سيناء	1086	59.31	745	1831	47280
الأقصر	1045	52.80	934	1979	156004
أسوان	907	33.32	1815	2722	431312
بور سعيد	714	42.12	981	1695	65058
ج سيناء	462	44.55	575	1037	47950
البحر الأحمر	335	37.81	551	886	60998
الوادى الجديد	180	34.54	341	521	26334
ج مصر	209383	41.55	294536	503919	9349921

بعد عرض ما سبق يجب التنويه إلى أنه رغم وجود أنماط متباينة فى المحافظات بالنسبة لاحتوائها للمتسربات من التعليم ، إلا أن هناك علاقة قوية بين تركز نسبة ما تحتويه المحافظة من المتسربات من التعليم ونسبة من هن فى سن التسرب من التعليم ، إذ بلغت نسبة التركز بينهما (11.9) درجة وهى نسبة منخفضة مما يدل على العلاقة القوية بينهما ، والأمر الأكثر تأثيراً فى ذلك هو التوزيع العام للسكان ، حيث تتماشى مع

توزيع الإناث ومن ثم من هن فى سن العمل ثم جملة المتسربات من التعليم.

مدى ما تسهم به المتسربات من التعليم فى حالة التسرب العامة المصرية:

قد بلغت جملة ما أسهمت به المتسربات من التعليم نحو 41.55% ، مقابل 58.45% للذكور المتسربين من التعليم من إجمالى مصر ، أى أن الغلبة للمتسربين من الذكور ، ولا توجد محافظة يزيد بها نسبة ما تحتويه من متسربات عن الذكور من إجمالى المتسربين الكلية بها إلا محافظة شمال سيناء فقط بنحو 59.3% للمتسربات ، مقابل 40.69% للمتسربين الذكور.

وهناك تفاوت على مستوى المحافظات فيما تحتويه من نسبة المتسربات مقارنة بإجمالى المتسربين بها ، ومن ثم يمكن تقسيم محافظات مصر كما فى الجدول (1) والشكل(2) إلى الأنماط الثلاثة التالية:

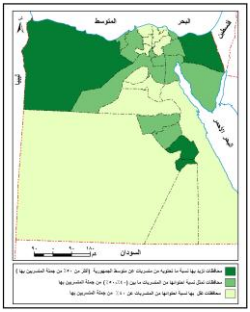

شكل (2) توزيع المتسربات من التعليم مقارنة بجملة المتسربين من التعليم عام2006

النمط الأول: وزاد به ما تحتويه المحافظة عن متوسط الجمهورية احتواءً للمتسربات من التعليم (أكثر من 50% من إجمالى متسربين المحافظة) : ويضم هذا النمط أربع محافظات مثلت 8.6% من جملة من هن فى سن التسرب هى: شمال سيناء ومطروح والأقصر وقنا وجميعها زاد فيها نسبة ما تحتويه من المتسربات من التعليم عن 50% من إجمالى المتسربين بها.

النمط الثانى: وبلغت نسبة ما تحتوى المحافظة به من المتسربات من التعليم بها بين 50 – 40% من إجمالى عدد المتسربين بها: وقد ضم هذا النمط عشر محافظات هى: الجيزة والإسكندرية والقاهرة والقليوبية وجنوب سيناء وسوهاج والإسماعيلية والبحيرة والسويس وبور سعيد وأسيوط وهى الأقل والتى بلغت نسبة الإناث المتسربات بها 40.68% من إجمالى المتسربين بها ، وهذه المحافظات العشر تمثل 50.3% من إجمالى من هن فى سن التسرب ، وبذلك تكون هذه الفئة هى الأكبر عدداً وجميع محافظاتها الأقل فى نسب احتوائها من المتسربات من التعليم مقارنة بنسب الذكور بكل منها.

النمط الثالث: وقد ضم جميع المحافظات الت قلت نسبة احتوائها من المتسربات من التعليم عن 40% من إجمالى عدد المتسربين الكلية بها: وقد تمثلت هذه المحافظات الإحدى عشرة فى: الغربية والشرقية وبنى سويف والمنيا والبحر الأحمر والفيوم وكفر الشيخ والوادى الجديد وأسوان والدقهلية ودمياط ، وهذه المحافظات مجتمعة قد ضمت 40.4% من جملة من هن فى سن التسرب.

وقد أسهمت ظاهرة تسرب الإناث من التعليم وتوطنها فى توطن حالة التسرب العامة فى مصر ، حيث أظهر الشكل (3) مدى التوافق بين ظاهرة التسرب للإناث على مستوى المحافظات وتوطن ظاهرة التسرب بصفة عامة ، الأمر الذى جعل هناك درجة ارتباط قوية جداً بين المتغيرين بلغت 0.984 ، أى اقتربت من درجة التوافق التام.

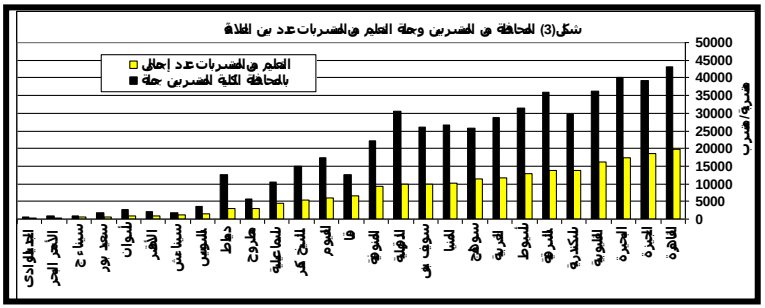

وقد ساهمت ظاهرة توطن الإناث المتسربات من التعليم فى ارتفاع مستوى الحالة العامة لمن التحقوا بالتعليم ولم يتسربوا ، وهم فى سن التسرب من التعليم ، وما يعضد ذلك هو أن هناك ارتباط قوى جداً بين الظاهرتين بدرجة قوية جداً بلغت 0.929 ، أى اقتربت من درجة التوافق ، وذلك على العكس بالنسبة لظاهرة عدم تسرب الإناث واستمرارهن بالتعليم ، حيث بلغ الارتباط بين الظاهرتين درجة ضعيفة لا تتعدى 0.31 فقط.

تسرب الإناث حسب المرحلة التعليمية من التعليم الأساسي :-

اما عن مراحل تسرب الإناث في مصر فمن المعروف أن حالات التسرب في مصر تكون في مرحلة التعليم الأساسي المتمثلة في المرحلة الإبتدائية

والمرحلة الإعدادية وبصفة عامة تقل نسبة المتسربات إلى 41.9% في المرحلة الإبتدائية، مقابل 58.1% للمرحلة الإعدادية وذلك على مستوى الجمهورية لإجمالي المتسربات، وتتفاوت المحافظات المختلفة في هذه النسب كما هو مبين في الجدول (2) والشكل (4) وتنقسم إلى الفئات التالية :

الفئة الأولى: وتزيد بها نسبة المتسربات بالمرحلة الإبتدائية عن 43% والإعدادية عن 56% من جملة المتسربات بالمحافظة: وهذه المحافظات تزيد عن المعدل العام بالجمهورية ، وتتمثل فى المحافظات التسع التالية : أسوان وارتفعت بها نسبة المتسربات بالمرحلة الإبتدائية بشكل ملحوظ بنسبة 88.09% من إجمالى المتسربات ، ثم بنى سويف والفيوم وسوهاج والوادى الجديد والمنيا وكفر الشيخ ومطروح والبحيرة ، وكل محافظات هذه الفئة من محافظات الوجه القبلى أو المحافظات المهمشة فى الدلتا ، وتضمنت هذه الفئة 30.7% من المتسربات ، مقابل 320.1% ممن هن فى سن التسرب من إجمالى مصر ، أى ترتفع معدلات التسرب لدى الإناث بها عن المعدل العام.

جدول (2) توزيع المتسربات من التعليم حسب المرحلة التعليمية عام 2006(10).

المحافظة	نسبة المتسربات من المرحلة الإبتدائية%	نسبة المتسربات من المرحلة الإعدادية%
أسوان	88.09	11.91
الفيوم	53.39	46.61
سوهاج	49.84	50.16
الوادى الجديد	49.44	50.56

كفر الشيخ	47.36	52.64
مطروح	43.53	56.47
البحيرة	43.39	56.61
بور سعيد	42.58	57.42
بنى سويف	42.09	57.91
القليوبية	41.21	58.79
ج سيناء	40.91	59.09
الدقهلية	40.75	59.25
السويس	40.33	59.67
أسيوط	40.13	59.87
المنيا	40.13	59.87
دمياط	39.99	60.01
الجيزة	39.20	60.80
الغربية	39.05	60.95
الشرقية	39	61
قنا	38.39	61.61
اسماعيلية	37.93	62.07
المنوفية	37.74	62.26
اسكندرية	37.33	62.67
القاهرة	36.51	63.49
ش سيناء	36.1	63.9
البحر الأحمر	35.52	64.48
الأقصر	27.94	72.06

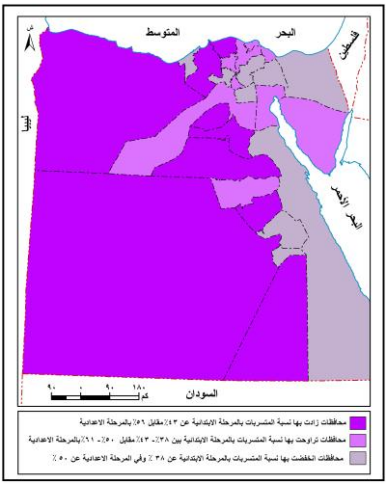

شكل (4) توزيع المتسربات من التعليم من المرحلة الإبتدائية مقارنة الإعدادية عام2006

الفئة الثانية: وهى تقريبا حول معدل الجمهورية العام وتتراوح بها نسبة المتسربات بالمرحلة الإبتدائية من 38% إلى 43 % ومتسربات في المرحلة الإعدادية من 50% إلى 61% من جملة متسربات المحافظة وضمة هذه الفئة بورسعيد والقليوبية وجنوب سيناء والدقهلية والسويس وأسيوط ودمياط والجيزة والغربية ، وقد ضمنت 35.6% من المتسربات مقابل 33.4% ممن هن في سن التسرب وهي من المحافظات الأقل في معدلات تسرب الإناث في أغلبها .

الفئة الثالثة: وهي الأقل في نسب المتسربات من 39% إلى اقل من 28% في المرحلة الإبتدائية وبين 61% إلى أقل من 73% للمرحلة

الإعدادية ، وتتمثل هذه الفئة في الشرقية وقنا والإسماعيلية والمنوفية والإسكندرية والقاهرة وشمال سيناء والبحر الأحمر والأقصر ، واشتملت على 33% من اجمالي المتسربات مقابل 34% ممن هن في سن العمل وتتميز بانخفاض معدلات تسرب الإناث بنسب ضعيفة عن المعدل العام للجمهورية .

ظاهرة عدم التحاق الإناث بالتعليم :

انخفضت نسبة تسرب الإناث إلى 2.24% على مستوى الجمهورية ممن هن في سن التسرب مقابل 2.96% بالنسبة للذكور و 2.6% للمستوى العام . إلا أن هناك ظاهرة معاكسة وتعد أشد خطراً من مشكلة التسرب من التعلم ، وهي عدم التحاق الإناث بالعملية التعليمية من الأساس ، حيث مثلت نحو ثلاثة أضعاف ونصف من جملة المتسربات ، مقابل أكثر من ضعف ونصف للذكور ونحو ضعفين ونصف على مستوى العام ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة عدم الالتحاق هذه تتكدس في فئات الإناث أكثر من الذكور على العكس من ظاهرة التسرب ذاتها ،إذ بلغت نسبة من لم تلتحق بالتعليم من الإناث 7.83% ، مقابل 5.23% للذكور ونحو 6.49% على المستوى العام ، وتتفاوت ظاهرة عدم الالتحاق للإناث بالتعليم بين المحافظات ويتضح ذلك من خلال الجدول (3) والشكل (5) حسب الفئات التالية:

جدول (3) توزيع الإناث اللاتى لم تلتحقن بالتعليم والمتسربات عام 2006(11).

المحافظة	الإناث المتسربات	إناث لم تلتحقن بالتعليم فى سن التسرب	%
القاهرة	19818	51667	6.26
الجيزة	18583	50000	7.11
البحيرة	17347	55587	9.24
القليوبية	16180	29195	5.52
اسكندرية	13824	20866	4.61
الشرقية	13792	42175	5.97
أسيوط	12811	75992	15.16
الغربية	11546	13711	2.82
سوهاج	11302	65668	12.06
المنيا	10137	99365	16.71
بنى سويف	9958	55430	16.56
الدقهلية	9876	16814	2.71
المنوفية	9289	15839	3.87
قنا	6535	37522	8.7
الفيوم	6068	51169	14.37
كفر الشيخ	5251	16864	5.02
اسماعيلية	4629	5084	4.12
مطروح	3101	9286	19.64
دمياط	3093	2104	1.57
السويس	1515	1467	2.24
ش سيناء	1086	3818	7.96
الأقصر	1045	2540	4.16
أسوان	907	5716	8.66
بور سعيد	714	1300	2

ج سيناء	462	1018	10.10
البحر الأحمر	335	1297	4.93
الوادى الجديد	180	621	2.6
ج مصر	503919	732115	7.83

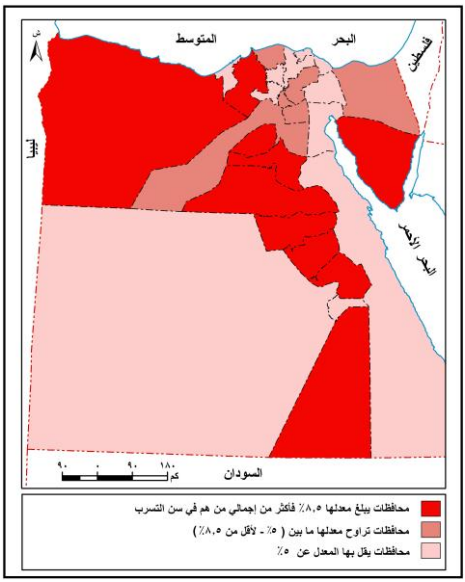

شكل (5) توزيع معدلات الإناث اللاتى لم تلتحقن بالتعليم عام2006

الفئة الأولى: وضمت محافظات ترتفع نسبة من لم تلتحق بالتعليم عن 8.5% من إجمالي من هن في سن التسرب : وتضم عشر محافظات من الأعلى في النسبة إلى الأقل وهي: مطروح والمنيا وبني سويف وأسيوط والفيوم وسوهاج وجنوب سيناء والبحيرة وقنا ، وكل هذه الفئة من

محافظات الصعيد ما عدا البحيرة ومرسى مطروح ، وضمت هذه الفئة 62.39% ممن لم تلتحق بالتعليم ، مقابل 40.4% من إجمالي المتسربات في مصر ، ونحو 38.8% ممن هن في سن التسرب من المصريات ، الأمر الذي يظهر أنه اذا كانت هذه الفئة ترتفع فيها معدلات التسرب بنسبة طفيفة فإن هذه الفئة تشهد ارتفاعاً واضحاً وكبيراً فيما عدا اللاتي لم تلتحق بالتعليم من الأساس.

الفئة الثانية: واشتملت على المحافظات التي بها نسبة من لم تلتحق بالتعليم حول المعدل المصرى العام (أقل من 8.5% –5%): وهذه المحافظات من الأعلى فى النسبة إلى الأقل هى: شمال سيناء والجيزة والقاهرة والشرقية والقليوبية وكفر الشيخ ، ومثلت هذه المحافظات مجتمعة 26.46% من الإناث اللاتى لم تلتحق بالتعليم ، مقابل 35.8% ممن تسربن من التعليم ، ونحو 35.3% ممن هن فى سن التسرب . وبالرغم من تساوى نسبة المتسربات من التعليم مع نسبة من هن فى سن التسرب ، واقتراب معدلات التسرب من المعدل المصرى العام ، إلا أن نسبة من لم تلتحق بالتعليم بهذه الفئة تعد منخفضة جداً مقارنة بالفئة السابقة.

الفئة الثالثة: واشتملت على الأحد عشرة محافظة التى تقل بها نسبة من لم تلتحق بالتعليم عنة المعدل العام المصرى (أقل من 5% من جملة من هن فى سن التسرب):وهذه المحافظات من الأكثر فى النسبة إلى الأقل هى: والأقصر والإسماعيلية والمنوفية والغربية والدقهلية والوادى الجديد والسويس وبور سعيد ودمياط ، وقد ضمت هذه المحافظات 11.15%

ممن لم تلتحق بالتعليم فى مصر ، مقابل 23.8% من إجمالى المتسربات من التعليم و26.4% ممن هن فى سن التسرب من التعليم بمصر ، وقد تميزت هذه الفئة بانخفاض معدلات التسرب للإناث عن المتوسط المصرى ، وأيضاً تحقق هذه الفئة انخفاضاً واضحاً فى نسبة اللاتى لم يلتحقن بالتعليم من الأساس.

وقد بدا أن هناك ارتباط قوى جداً بين ظاهرة الإناث اللاتى لم تلتحقن بالتعليم وظاهرة تسرب الإناث من التعليم، حيث يتبين منه التوافق فى توطن أعلى النسب للإناث اللاتى لم تلتحقن بالتعليم مع نظيرتها من المتسربات من التعليم فى محافظات واحدة تقريباً ، والعكس صحيح، وقد عضد ذلك درجة الارتباط بينهما والذى تجاوز 0.84 ، الأمر الذى يتضح من خلاله أن الأسباب التى أدت إلى توطن ظاهرة تسرب الإناث فى مصر هى نفس الأسباب والدواعى التى أدت إلى توطن ظاهرة الإناث اللاتى لم تلتحقن بالتعليم . كما أن هناك ارتباط قوى جداً بين ترتيب المحافظات الأعلى فى احتوائها على نسب أعلى من اللاتى لم تلتحق بالتعليم وظاهرة من هن فى التعليم فى سن التسرب ولم تتسربن.

وقد ارتبطت ظاهرة عدم التحاق الإناث بالتعليم ارتباطاً إيجابيا بظاهرة تسرب الإناث من المرحلة الإبتدائية بدرجة مرتفعة بلغت 0.754، كما ارتبطت بدرجة متوسطة (0.612) بظاهرة تسرب الإناث من المرحلة الإعدادية ، ولذلك هناك أسباب مشتركة عديدة كانت وراء توطن ظاهرة تسرب الإناث من التعليم وظاهرة عدم التحاقهن بالتعليم من الأساس ، وتتمثل هذه الأسباب فى الأتى:

1- تواجد ووضوح ظاهرة الفقر : فقد ساعدت ظاهرة الفقر وانتشارها بين المحافظات المصرية باستثناء عدد قليل من المحافظات مثل السويس ودمياط والقاهرة والغربية والأقصر فى عدم إمكانية توفير مقومات التعليم الملائمة للجميع ، الأمر الذى يساعد على توطن ظاهرة التسرب من التعليم ، بل والأخطر من ذلك هو عدم إمكانية التحاق فئات عديدة لأبنائهم بالعملية التعليمية ، حتى فى مراحلها الأولى ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال العلاقة الإيجابية القوية بين الإناث اللاتى لم تتاح لهن فرص الالتحاق بالتعليم وزيادة نسبة الفقراء بين إجمالى عدد السكان بالمحافظة ، فباستثناء عدد قليل من المحافظات والتى تعد أقل تأثراً بظاهرة الفقر على إمكانية إلحاق الإناث بالعملية التعليمية ، إلا أن الأغلب الأعم من المحافظات تعانى من فقر فى مقومات توفير سبل التعليم حتى فى مراحله الأولى ، فقد كان هناك ارتباطاً إيجابياً وقوياً بدرجة 0.78 بين الظاهرتين.

2- ضعف امكانات التنمية : فهناك علاقة ارتباطية عكسية واضحة بين مؤشر التنميةالبشرية(12) وتوطن ظاهرة الإفلات من الالتحاق بالتعليم بين الإناث ، وقد أظهر ذلك مؤشر التنمية البشرية للمحافظات المصرية خلال عام 2006 ، حيث عانت العديد من المحافظات من فقر فى عناصر التنمية البشرية ، وخاصة محافظات الصعيد ، فيما عدا محافظتى أسوان والأقصر ، على عكس الحال فى محافظات الوجه البحرى ، فيما عدا محافظة كفر الشيخ، إلى جانب المحافظات الحضرية والحدودية والتى تشهد مؤشراً تنموياً أكثر ارتفاعاً ، ومن ثم كان هناك ارتباطاً سلبياً

قوياً جداً (0.792) بين ظاهرة عدم القلة فى أعداد غير الملتحقات بالتعليم وتوطنها فى المحافظات المختلفة ودرجة مؤشر التنمية البشرية بها.

3- انخفاض نسبة الفنيين والمهنيين فى المجتمع: فهناك ضعف فى التحاق الإناث بالعملية التعليمية فى المحافظات التى تقل بها نسبة المهنيين والفنيين من إجمالى قوة العمل ، إذ مثلت هذه الفئات العملية مستوى أرقى من الفئات الأخرى فى المجتمع ، على العكس من ذلك بالنسبة للعاملين فى وظائف أقل حرفية وفنية أو مهنية ،كالعمل بالزراعة أو باقى الحرف والأنشطة الأولية قليلة الخبرة والتى تسود بطبيعة الحال فى المجتمعات الأقل تنمية والأكثر فقراً، ومن ثم الأقل دخلاً كمحافظات المنيا والفيوم والبحيرة ودمياط وبنى سويف، على العكس من ذلك بور سعيد والوادى الجديد والقاهرة وشمال سيناء والبحر الأحمر، فقد كانت هناك علاقة ارتباطية سالبة متوسطة بدرجة -0.62 بين نسبة ما تحتويه المحافظة من عمالة فنيين ومهنيين من إجمالى قوة العمل بها ونسبة الإناث اللاتى لم تلتحقن بالعملية التعليمية على الإطلاق.

4- ضعف إمكانات التعليم العام قبل الجامعى على المستوى العام فى استيفاء كل المتطلبات المطلوبة منه : إذ يعد نظام التعليم المصري من أكبر نظم التعليم في العالم ، والأكبر على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حيث يضم هذا النظام حوالي 20.4 مليون طالب موزعين على مراحل التعليم المختلفة (نحو 26% من السكان) . وتستحوذ مرحلة التعليم قبل الجامعي على نحو 18 مليون طالب (حوالي

88%)(13) ، في حين يتم استيعاب النسبة المتبقية في مؤسسات التعليم العالي المختلفة(14). وتستحوذ المرحلة الإبتدائية على نحو 57% من التلاميذ المقيدين وعلى 53% من الفصول بالمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم ، مقابل 24% بالنسبة للمرحلة الإعدادية ، ونحو 14% من الطلبة و16% من الفصول بالنسبة للتعليم الثانوي بشقيه العام والفني. كما بلغ نصيب مرحلة التعليم قبل الإبتدائي نحو 5.4% من الفصول و4.3% من جملة التلاميذ المقيدين في مرحلة التعليم قبل الجامعي، بينما تتوزّع النسبة الضئيلة المتبقية (أقل من 1% من التلاميذ و2% من الفصول) على مدارس الفصل الواحد المشتركة والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس التربية الخاصة(15). وذلك من اختصاص السلطة المركزية (وزارة التربية والتعليم)(16)، وهناك تساؤلات مهمة حول نمط الأولويات المحددة وفقاً للاستراتيجيات والخطط القومية لتطوير التعليم المتفق عليها سلفا(17)، فهناك عدد من العوامل المهمة التي تؤثّر في هذه الآلية ، مثل التزام مصر دولياً بتحقيق بعض الأهداف الخاصة بالتعليم ، كما هو الحال بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالتعليم والتي كانت تلتزم مصر بالسعي نحو بلوغها بحلول عام 2015 (18).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تفاوتاً فى التوزيع النسبى بين المحافظات بالنسبة للمعلمين والطلبة، والتى كان لها الأثر الإيجابى فى توطن حالة تسرب وعدم التحاق الإناث بالتعليم، فهناك تفاوت بين المحافظات فى نسبة ما تحتويه من معلمين وطلاب ومن ثم بين المتسربات وغير

الملتحقات بالتعليم فى سن التسرب من جهة أخرى، وذلك كما هو واضح فى الشكل (6)(19) على النحو التالى :

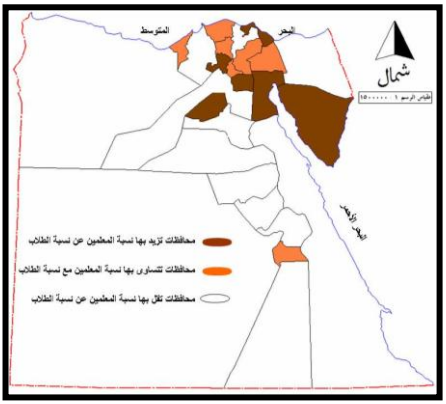

شكل (6) العلاقة بين أعداد الطلبة والمعلمين بالمحافظات عام 2009

* فئة محافظات تزيد بها نسبة ما تحتويه من المعلمين عن الطلاب ، وتضم المحافظات التالية : القاهرة – المنوفية وهما من مجموعة المحافظات الأكثر احتواءً للمعلمين ، إلى جانب دمياط – الفيوم – بور سعيد – السويس – شمال سيناء – الوادى الجديد – البحر الأحمر وجنوب سيناء ، وهذه المحافظات ضمت نحو 28.5% من المعلمين ، مقابل 20.3% من إجمالى الطلاب . كما ضمت هذه الفئة 20.3% من المتسربات من التعليم أيضاً ، والأمر الأكثر وضوحاً هو أن هذه الفئة انخفظت بها اعداد الإناث اللاتى لم تلتحق بالتعليم بصورة كبيرة ، حيث

لا تتعدى ما تحتويه هذه الفئة من الغير ملتحقات بالتعليم 8.57% من إجمالى الجمهورية.

* فئة محافظات تتساوى بها نسبة ما تحتويه من المعلمين مع نسبة الطلاب تقريباً ، وشملت المحافظات التالية : الشرقية – الإسكندرية – الغربية – القليوبية – كفر السيخ – أسوان – الإسماعيلية – الأقصر ومطروح ، وضمت هذه الفئة 31.64% من المعلمين ، مقابل 33.8% من الطلاب . كما ضمت هذه الفئة 33.6 من إجمالى المتسربات من التعليم بمصر ، وانخفضت بها نسبة غير الملتحقات بالتعليم إلى 19.86% من إجمالى مصر .

* فئة تقل بها نسبة ما تحتويه من المعلمين عن الطلاب بصورة ملحوظة ، وهذه الفئة هى : الدقهلية – البحيرة – الجيزة – المنيا – سوهاج – قنا – أسيوط وبنى سويف، وجميعها من محافظات الوادى والدلتا ، حيث ضمت هذه الفئة 38.5% من المعلمين ، مقابل 45.6% من الطلاب . وقد احتوت هذه الفئة نحو48.1% من إجمالى متسربات الجمهورية ، واللافت للنظر هو أن هذه الفئة قد احتوت نحو 71.57% من إجمالى من لم تلتحق بالتعليم بالجمهورية.

5– ضعف كفاءة التعليم العام قبل الجامعى: تكمن الملامح الأساسية للإنفاق العام على التعليم والإجابة على التساؤل الخاص بالمستفيدين من هذا الإنفاق ومدى كفاءته في تحقيق أهدافه من خلال تقييم سياساته في ضوء معايير أساسية هي: الكفاية/ الملائمة Adequacy والعدالة

Equity والكفاءة Efficiency. وذلك بغية الوقوف على قدرة هذا القطاع فى استيعاب العمالة .

فبالنسبة لمعيار الكفاية ، تشير بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام 2008/07 إلى أن جملة الإنفاق العام على التعليم في مصر بلغ حوالي 33.7 مليار جنيه، بزيادة نحو 21% عن العام السابق . إلا أنه رغم هذه الزيادة فإن نصيب التعليم من جملة الإنفاق العام قد تراجع من حوالي 17% عام 2000/1999 إلى نحو 16% عام 2005/04 أى 12.5% عام 2007/06 إلى أقل من 12% في 2012/11 . كما تراجعت نسبة هذا الإنفاق أيضاً للناتج المحلي الإجمالي من نحو 5.3% عام 2000/1999 إلى 3.7% مؤخراً(20)، مع ملاحظة أن النسب السابقة جميعها تقل بشكل واضح عن نظيرتها في بعض الدول الأخرى مثل تونس والمغرب التي يصل نصيب الإنفاق العام على التعليم من جملة الإنفاق العام فيهما إلى نحو 25% أو يزيد ، ونصيبه من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 7.4% و5.9% في الدولتين على الترتيب(21). كما أن الزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام على التعليم خلال الأعوام الأخير أقل بكثير مما يبدو ظاهرياً ، لزيادة أعداد الطلبة وارتفاع معدل التضخم. وبمعنى آخر فإن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في مصر مازال منخفضاً بصورة ملحوظة مقارنةً بالعديد من الدول العربية والنامية الأخرى(22).

أما فيما يتعلّق بمعيار العدالة، وهو ضمان عدم حرمان أي طالب من التعليم بسبب عدم القدرة المالية أو بسبب النوع أو المنطقة الجغرافية التي يقطنها ، فالإنفاق العام هو الأداة الأساسية لتحقيق هذا الهدف(23). ويبدو من البيانات المتاحة أن هناك خللاً في الإنفاق العام على التعليم، فنصيب التعليم قبل الجامعي من جملة الطلبة المقيدين في التعليم عام 2012/11 يصل إلى حوالي 88% (وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 90% ، إذا ركّزنا على التعليم الحكومي فقط) في حين بلغ نصيب هذه المرحلة التعليمية من جملة الإنفاق العام على التعليم في العام ذاته نحو 72% فقط.

ويبدو أن هناك تدنياً فى الإنفاق على كافة مراحل التعليم المختلفة ، حيث إن نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي في المرحلة الإبتدائية بلغ 282 جنيها مصريا ، وفي الإعدادية 405 جنيهات، وفي المرحلة الثانوية 1489 جنيها ، كما أن متوسط نصيب الطالب في مصر من الإنفاق على التعليم العالي مقارنةً بعدد من الدول العربية الأخرى يشهد تدنياً ، فبينما بلغت قيمة هذا المتوسط في مصر حوالي 902 دولار (مكافئ القوى الشرائية PPP) ، فإنها وصلت إلى3442 دولار في المغرب و4421 في الأردن و4500 دولار في لبنان و4634 دولار في تونس (وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه المتوسطات تمثّل حوالي 23% من متوسط دخل الفرد في حالة مصر، بينما تصل إلى حوالي56% في تونس و84% في لبنان و90% في المغرب وأكثر من 98% في الأردن.) . وبشكل عام تبلغ نفقات التعليم الحكومى وهي نسبة متدنية عند مقارنتها

بدول نامية أو متقدمة أخرى يصل فيها هذا المعدل لنحو 20 و22% (24)، ومن المعروف أن احتمال استمرار الطالب حتى مرحلة التعليم العالى يكون أقل بالنسبة للمجموعات الأفقر من السكان ، حيث يمثّل الطلبة الذين ينتمون للأسر الأفقر حوالي 25% من طلبة التعليم الإبتدائي في مصر، في حين يشكّلون نحو 14% من طلبة التعليم الثانوي و4% فقط من طلبة التعليم العالي. ويعني ذلك ارتفاع حصة التعليم العالي من جملة الإنفاق العام على التعليم ، وتعكس ضمناً تحيّزاً لصالح غير الفقراء. ويتماشى هذا الرأي مع وجهة نظر البنك الدولي ، التي ترى أن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم يقل مع ارتفاع مستوى التعليم ، أي أنه يصل إلى أعلى مستوياته في مرحلة التعليم الإبتدائي والأساسي ويقل تدريجياً حتى يصل إلى أدناه في مراحل التعليم العليا، ومن ثم يكون من المنطقي توجيه نسبة أكبر من الإنفاق العام على التعليم إلى مراحله الأولى تاركاً للإنفاق الخاص المهمة الأساسية في تمويل المراحل العليا منه(25).

أما بخصوص الكفاءة . فهنا يتم التفرقة عادةً بين مجموعتين من المؤشرات ، الأولى تقيس *"الكفاءة الداخلية"* **internal efficiency** بينما تعبّر الثانية عن" الكفاءة الخارجية" **external efficiency**. ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن الكفاءة الداخلية للإنفاق العام على التعليم " نسبة الإنفاق الاستثماري لجملة الإنفاق"، فإن الإنفاق الجاري على التعليم استحوذ على ما يقرب من 93% من جملة الإنفاق العام على التعليم عام 2012/11، مقابل أقل من 7.5% للإنفاق

الاستثماري ، مما يعكس تفاوتاً شديداً فيما بين مرحلتي التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي . فبينما ترتفع نسبة الإنفاق الاستثماري لجملة الإنفاق العام إلى أكثر من 21% بالنسبة لمرحلة التعليم العالي ، فإن هذه النسبة تنخفض بشدة إلى نحو 2% فقط بالنسبة لمرحلة التعليم قبل الجامعي، ولا يفوتنا معرفة أن متوسط الإنفاق الأسرى يرتفع بمعدلات ثابتة ونسبية مع ارتفاع دخل الأسرة ، وتنفق الأسرة الغنية 8 مرات أكثر من الفقيرة ، و10 مرات أكثر على الدروس الخصوصية والمصروفات المدرسية ، ويوضح مستوى الإنفاق الأسرى على التعليم وفقاً لفئات الدخل ويميز بين الزى المدرسى والمواصلات والكتب والتجهيزات والحقائب المدرسية والتغذية ومصروف الجيب للتلاميذ...إلخ ، نجد أن حجم هذا الإنفاق يصل إلى 54 مليار جنيه، وهو ما يعني أن الإنفاق على التعليم بشقيه الحكومي والعائلي في مصر يتراوح بين 63 و80 مليار جنيه، وهو ما يمثل 15% من حجم الناتج المحلي الإجمالي ، ويصف حامد عمار (شيخ التربويين المصريين والعرب) هذا الحجم من الإنفاق على التعليم في تقديمه لهذا الكتاب بأنه " إنفاق مذهل وعائد هزيل" (26). أما المؤشر الثاني من مؤشرات "الكفاءة الداخلية" فهو نصيب بند "الأجور وتعويضات العاملين" لجملة الإنفاق العام على التعليم ، والذي بلغ حوالي 80%. ومرة أخرى ، يوجد تفاوت شديد في هذه النسبة بين مرحلتي التعليم ، حيث ترتفع إلى أكثر من 88% بالنسبة للتعليم قبل الجامعي في حين تنخفض إلى حوالي 59% فقط في مرحلة التعليم العالي(27). وتكمن المشكلة الرئيسية في ارتفاع نسبة الأجور

لجملة الإنفاق العام على التعليم في أنها لا تعكس ارتفاع أجور المعلمين وأعضاء الهيئة العلمية ، وإنما تعكس ارتفاع نسبة الإداريين وغير الأكاديميين لجملة العاملين في مجال التعليم في مصر عن الحدود المقبولة عالمياً ، وهو ما يعكس بالتالي درجة عالية من الهدر وعدم الكفاءة في الإنفاق العام ، إذ أن النسبة هى 1إدارى/ 1.3معلم عام 2008/07 ، وتشير الدراسات إلى أن بعض الدول ذات المستوى المقارن قد حققت مستوى أفضل فى هذه النسبة ، حيث وصلت إلى 8/1 و10/1 إدارى/معلم(28). كذلك فإن الإنفاق على بند "شراء السلع والخدمات"، وهو أحد البنود المهمة بالنسبة لجودة التعليم ، لم يستحوذ سوى على أقل من 11% من جملة الإنفاق العام على التعليم ، وهي النسبة التي تقلّ عن 10% بالنسبة للتعليم قبل الجامعي مقابل 14% في مرحلة التعليم العالي.

جدول (4) الإنفاق العام على التعليم موزعاً على مراحل التعليم و أبواب الإنفاق المختلفة 2008/07(بالمليون جنيه)(29).

البند/ المرحلة	قبل الجامعي		العالي		جملة التعليم	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الأجور والتعويضات للعاملين	20409.4	88.19	5347.1	59.22	25756.4	80.06
شراء السلع والخدمات	2183.6	9.44	1299.5	14.39	3483.1	10.83
الفوائد	13.1	0.06	15.3	0.17	28.4	0.09
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية الأخرى	48.3	0.21	420	4.65	468.3	1.46

المصروفات الأخرى	2.6	0.01	38.9	0.43	41.5	0.13
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	484.8	2.10	1908	21.13	2392.8	7.44
الإجمالي	23141.7	100	9028.8	100	32170.5	100

ورغم عدم وجود مؤشرات تعبّر بشكل مباشر عن "الكفاءة الخارجية" للإنفاق العام على التعليم ، فإن هناك عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس هذه الكفاءة بصورة غير مباشرة . فمن المفترض أن الإنفاق العام على التعليم يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التعليمية ، ومن ثم يصبح معيار كفاءة الإنفاق هو مدى تحقق هذه الأهداف ، وهنا قد يكون من المناسب البدء بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (15 سنة فأكثر). فوفقاً لبيانات التقرير الأخير للتنمية البشرية الدولي الصادر عام 2009، فإن هذا المعدّل بلغ أقل من 66% في مصر، مقارنةً بنحو 78% في تونس و88% في جنوب أفريقيا و91% في الأردن و92% في كل من إندونيسيا وماليزيا(30) (ومن المؤشرات التي تستخدم عادةً للتعبير عن جودة العملية التعليمية ، المؤشر الخاص بمتوسط أداء الطالب في الصف الرابع والثامن من التعليم الأساسي في الاختبار الدولي الموحّد الذي يجريه معهد علوم التعليم Institute of Education Sciences بالولايات المتحدة الأمريكية في مختلف دول العالم لقياس أداء الطالب في مجالي الرياضيات والعلوم ، والمعروف بإسم TIMSS (31) كما أن متوسط درجة الطلبة المصريين في الصف الثامن الأساسي في اختبار مادة الرياضيات عام 2007 ، مقارنةً بعدد من الدول العربية والنامية الأخرى ، فإن أداء مصر في هذا

الاختبار يقل بشكل ملحوظ عن نظيره في دول أخرى مثل كوريا وماليزيا ولبنان وتركيا والأردن وتونس(32).

وبالإضافة إلى المؤشرات التقليدية السابقة التي تستخدم عادةً للحكم على مدى جودة منظومة التعليم ، فإن هناك العديد من الدلائل والمؤشرات غير التقليدية –وغير الموضوعية subjective أحياناً– جدول (5) التي يمكن استخدامها أيضاً لتأكيد وجهة النظر الخاصة بأن التوسع الكمي الملحوظ في التعليم في مصر خلال الفترة الأخيرة لم يتم التعامل معه بشكل علمي مخطط ، وهو ما أدى إلى وجود سلبيات واضحة وخطيرة تهدد مسيرة التعليم في مصر بصفة خاصة ، وعملية التنمية بشكل عام، ما لم يتم التعامل معها بالجدية اللازمة خلال المرحلة المقبلة. فوفقاً

جدول (5) بعض مؤشرات جودة التعليم المستقاة من تقرير التنافسية العالمي(33).

البيان	جودة مؤسسات التعليم الحكومي	تلبية التعليم لاحتياجات الاقتصاد التنافسي	التعاون بين الجامعات ومراكز أبحاث الصناعة
المتوسط العالمي	3.7	4.1	4.0
قيمة المؤشر فى مصر	2.4	2.6	3.6
ترتيب مصر من بين 134 دولة	126	128	92

للمسح الذي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس وتم نشر نتائجه في تقرير التنافسية العالمي (2009/08)، والذي تم خلاله استطلاع رأي عينة من 134 صاحب منشأة ومسئول تنفيذي بخصوص مدى جودة

مؤسسات التعليم الحكومي فى عدد من بلدان العالم. وتم إعطاء درجة تتراوح بين الواحد الصحيح (فى حالة الجودة المتدنية) ، وسبعة (فى حالة الجودة المرتفعة). وكما يوضّح الجدول فإن قيمة هذا المؤشر بلغت 2.4 في مصر مقارنةً بـ3.7 كمتوسط عالمي، واحتلت مصر وفقاً لهذه القيمة المرتبة الـ126 من 134 دولة على مستوى العالم. أما بالنسبة للمؤشر الخاص بمدى تلبية نظام التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل التنافسي، فقد بلغت قيمته 2.6 في مصر مقابل 4.1 على مستوى العالم، واحتلت مصر المرتبة الـ128 من 134 دولة. ومن المؤشرات ذات الدلالة أيضاً في هذا المجال مؤشر التعاون بين الجامعات ومراكز أبحاث الصناعة، والذي بلغت قيمته فى مصر 3.6، مقارنةً بمتوسط عالمي حوالي 4.0، وقد احتلت مصر وفقاً لهذا المؤشر المرتبة الـ 92 من 134 دولة.

يعد القدر المتاح من الإمكانيات لا يمثل التمويل اللازم للمحافظة على خدمة تعليمية ذات جودة مرتفعة وهو ما أدى إلى تدهور نوعية التعليم الذي يحصل عليه الطالب في مصر وعدم ملاءمته ليس فقط للجذب المثالى للمتعلمين بل لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية بمعناها الواسع . لوجود درجة عالية من عدم الكفاءة في الإنفاق العام على التعليم في مصر، حيث إن النسبة العظمى من هذا الإنفاق توجّه للإنفاق الجاري وليس الاستثماري، إذ تستحوذ الأجور وتعويضات العاملين على النصيب الأوفر من هذا الإنفاق، خاصة في مرحلة التعليم قبل الجامعي (حوالي

88%)، بالإضافة إلى جزء كبير من هذه الأجور يتم توجيهه للإداريين وغير الأكاديميين التي تتكدّس بهم مؤسسات التعليم الحكومية المختلفة.

خاتمة البحث:

بعد عرض ما سبق يمكن أن نختتم البحث بما يلى:

*** تعد ظاهرة التسرب من التعليم فى مصر ظاهرة قديمة كما هو الحال فى العديد من الدول ، ولازالت قائمة وتسود بين الذكور والإناث معاً ، وإن زادت النسبة بين الذكور إلا فى عدد محدود من المحافظات.**

*** إن كانت ظاهرة التسرب من التعليم تظهر فى مرحلة التعليم الأساسى مجتمعة ، إلا أن الظاهرة الأكثر وضوحاً فى المرحلة الإعدادية عنها فى المرحلة الإبتدائية ، وكانت هذه الظاهرة أكثر انتشاراً بمحافظات الوجه القبلى أكثر من غيرها.**

*** تتركز ظاهرة تسرب الإناث بكثافة فى المحافظات الأكثر فى التكتل السكانى ، وتوطنت حيث توطنت ظاهرة تسرب الذكور ، فكانت الأسباب المؤدية لذلك مسببات واحدة فى أغلب المحافظات وفى أغلب الأحيان.**

*** إذا كانت ظاهرة تسرب الإناث من التعليم لها من الأضرار والخطورة على المجتمع ، خاصة على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن هناك ظاهرة أكثر خطورة وهى ظاهرة عدم التحاق الإناث بالتعليم من الأساس ، وتسود هذه الظاهرة بين الإناث أكثر منها بين الذكور، على عكس ظاهرة تسرب الإناث من التعليم.**

* فاقت ظاهرة عدم التحاق الإناث بالتعليم ظاهرة تسرب الإناث منه بنحو ثلاثة أضعاف تقريباً ، الأمر الذى يجعل هذه الظاهرة أكثر خطورة ، ومن ثم يتطلب الأمر جعل المسئولين أكثر انتباهاً لها، فهى الأكثر تأثيراً على حالة المتعلمين ونسبتها العامة بين المحافظات المختلفة، إذ تزيد نسب المتعلمين والملتحقين بالتعليم فى سن التسرب بالتعليم بالمحافظات الأقل فى نسبة من لم تلتحق بالتعليم والعكس .

* تركزت ظاهرتى تسرب الإناث وعدم التحاقهن بالتعليم فى محافظات أكثر من غيرها لأسباب عدة ، نذكر منها ما يلى:

– انتشار ظاهرة الفقر، حيث إنه هناك ارتباط قوى جداً إيجابى بين نسب هذه الظاهرة ونسب الفقر فى المحافظات ، أى أنها تسود فى المحافظات الأكثر فقراً.

– انخفاض نسب المهنيين والفنيين بين المحافظات ، فلهذا أثره الواضح فى تركز أعداد ومعدلات التسرب بالمحافظات الأكثر احتواءً للعمالة الأولية قليلة الخبرة ، والأقل احتواءً فى نسبة المهنيين والفنيين ، حيث كان الارتباط بينهما ارتباطاً سالباً وقوياً بين الظاهرتين.

– انخفاض فرص التنمية ، حيث العلاقة القوية السالبة بين نسب احتواء المحافظات لمتسربات وغير ملتحقات بالتعليم فى سن التسرب ومعدلات التنمية.

– تضارب السياسات التعليمية المتبعة وسوء اتخاذ القرارات التى بدا أنها غير مدروسة ، والتى كان لها بالغ الأثر على استمرار نزيف التسرب بصفة عامة وتسرب الإناث من التعليم بصفة خاصة ، فضلاً عن عدم التحاق

الإناث بالتعليم من الأساس ، كما أن الأمر لا يوحى باستمرارها فقط ، بل إلى زيادة أعدادها ونسبها ، وذلك إن لم تكن هناك آراء أخرى وأفعال أخرى أكثر إيجابية.

بعد ما سبق تفرض الضرورة ما يلى:

– إعادة النظر فى العديد من القرارات التعليمية السابقة التى تعد سبباً مباشراً فى تدهور الحالة التعليمية .

– ربط التعليم بسوق العمل لجنى ثمار التعليم من خلال حراك اجتماعى مأمول ، وتمثيل لقدوة ظاهرة ومبهرة لدى التلاميذ فى سن التسرب من التعليم.

– ضرورة النظر إلى التعليم كأولوية أولى للدولة بغرض التنمية والنهوض فى موكب دول العالم مستديمة المتنامى.

مصادر البحث:

–بديع محمود قاسم وجانيت خضر بني، التسرب في التعليم المتوسط ،وزارة التربية ،المديرية العامة للتخطيط التربوي ،قسم التوثيق والدراسات، العراق ،العدد 92 ،1976 ، ص6.

–حاتم علو الطائي وآخرون، تسرب التلاميذ في المرحلة الإبتدائية (الأسباب والمعالجات) ، مجلة دراسات تربوية ،مركز البحوث والدراسات التربوية في وزارة التربية ،جمهورية العراق ، العدد الثاني ،السنة الأولى ، 2008 ، ص76.

UNESCO, Office of statistics" A Statistical study of wastage at school" Paris–Geneva, 1972,p.16.

-فيصل محمد عبد الوهاب سعيد، فعالية "جودة" أداء المعلم في الحد من مشكلة تسرب الطلاب كما يراها مشرفو ومعلمو المرحلة الإبتدائية لمنطقة الباحة التعليمية ،بحث مقدم للقاء السنوي (14) للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) ،1428هـ ، ص10.

-حاتم علو الطائي وآخرون، مرجع سابق، ص 76.

-الأمم المتحدة، المعجم الديموجرافي متعدد اللغات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، الإتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان ، ط2 ، بغداد ، بدون تاريخ ، ص 76.

-صباح محمود محمد، مشروع الفرق الإرشادية لمعالجة ظاهرة التسرب في المدارس الإبتدائية في مدينة الصدر ،مجلة كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،العدد الرابع ،1988, ص3.

-للاستزادة فى ذلك راجع: - محمد عيسى إبراهيم قنديل ، ظاهرة تسرب الطلاب من المدارس في دولة الإمارات العربية المتحدة وآثارها السلبية، ورقة بحثية مقدمة إلى وزارة التربية الإماراتية ، فبراير ، 2007. وإبراهيم عبد الكريم المهنا ،عوامل التسرب الدراسي لدى المنحرفين ،سلسلة كتاب الرياض،مؤسسة اليمامة الصحفية ،العدد 92 ،2001م .

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشأت ، إجمالى الجمهورية ، صفحات مختلفة.

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشأت ، إجمالى الجمهورية ، صفحات مختلفة. والنسب من حساب الباحث.

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشأت ، إجمالى الجمهورية ، صفحات مختلفة. والنسب من حساب الباحث.

–يتكون مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة عناصر هى: فترة الحياة مقاسة بالعمر المتوقع عند الميلاد، والتعليم مقاسا بكل من نسبة البالغين (+15) الذين يستطيعون القراءة، ومعدل الالتحاق الإجمالى بكل من المستوى الأول والثانى والثالث معاً، ومستوى المعيشة مقاساً بالقوة الشرائية على أساس الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى للفرد الواحد معدلاً بتكلفة المعيشة المحلية.

– وزارة التعليم العالي، "المخطط العام للتعليم العالي في مصر 2007–2012"، الإصدار الثاني، نوفمبر 2007، صفحات متفرقة .

– ترتفع إلى أكثر من 93% إذا أضفنا المعاهد الأزهرية والتجريبية نقلاً عن : المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس 2009.

– أما بالنسبة للمعاهد الأزهرية التي تستوعب نحو 1.9 مليون طالب في مرحلة التعليم قبل الجامعي، فإن أكثر من 63% منهم مقيدون في التعليم الإبتدائي و20% في الإعدادي ونحو 15% في الثانوي،

والباقي (حوالي 2%) في مرحلة "القراءات". المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس 2009.

– وفى كثير من الأحيان تكون هذه الخطط ليست فى صالح العملية التعليمية برمتها ، فقد بدا من خلال المقابلات الشخصية لمدراء الإدارات ومديرى ووكلاء المدارس العديدة بمحافظة الدقهلية ، اتضح أنهم يعترضون على خطة الدولة فى معالجة نقص المعلمين المتواتر سنوياً ، عن طريق تأهيل الإداريين للعمل بالتدريس ، على أساس أن الأغلب منهم من حملة الدبلومات المتوسطة وأن تأهيلهم من البداية فاقد للجودة التعليمية ، وأن ملكاتهم التربوية محدودة ولم يتنشأوا عليها ، فى حين أن هناك حملة المؤهلات العليا الأكثر تعليماً ووعياً والأجدر بالعمل فى هذا المجال ، ولكن وزارة التربية والتعليم أقبلت على تأهيل الإداريين للعمل بمهنة التدريس ، للحد من نسبة الإداريين مقارنة بالمعلمين التى فاقت المتوسط العالمى فى ذلك بكثير.

– أشرف العربي ، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة ، ورقة مقدمة لـ المؤتمر الدولي الخاص بتحليل "أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية" – شركاء التنمية ، فبراير 2010 ، ص 6 .

World Bank). "Arab Republic of Egypt Education Sector Review: Progress and Priorities for the Future." Human Development Group, MENA Region, Report No. 24905–EGT, Two Volumes, World Bank, October 2002.

– تم عمل الشكل من خلال : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى 2014 ، صفحات متفرقة ، والنسب من حساب الباحث .

– وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، أعداد متفرقة، ووزارة التنمية الاقتصادية، تقارير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي، أعداد متفرقة .

World Bank (2008). "The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa." MENA Development Report, World Bank, Washington D.C

– أشرف العربي ، "العائد الاقتصادي الشخصي على التعليم في مصر." في علا الخواجة (محرر)، "العائد على التعليم في مصر"، مركز شركاء التنمية PID، القاهرة، 2008 ، ص 22 .

– وقد نصّ الدستور المصري صراحةً في مادته رقم (18) على أن "التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الإبتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج." كما أضاف في المادة رقم (20) أن "التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة."

– عبد الخالق فاروق ، كم ينفق المصريون على التعليم؟ ، دار العين, القاهرة ، 2008 ، ص66 .

World Bank (2002). Op , cit , MENA Region, Report No. 24905-EGT, Two Volumes, World Bank, October 2002.

– عبد الخالق فاروق ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

– هنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة ليست قليلة من الإنفاق على بند "شراء الأصول غير المالية/ الاستثمارات" يصرف كأجور ومكافأت للعاملين في مؤسسات التعليم العالي باعتباره إنفاقاً استثمارياً على "البحث والتطوير" مثلاً.

– وزارة التربية والتعليم ، الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر "2008/07– 2012/2011 ، ص 70 .

– وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة 2008/07.

UNDP, Human Development Report 2009, Overcoming Barriers: Human Mobility and Development." UNDP, New York, 2009.

U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences, "Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS)." http://nces.ed.gov/timss

El-Araby, Ashraf (2009). "Access and Equity in Higher Education: A Comparative Assessment of Financing Policies in Six Arab Countries." Economic Research Forum (ERF) Regional Conference, Amman, Jordan, 17–18 June 2009.

– المنتدى الاقتصادي العالمي (2009/2008) ، تقرير التنافسية العالمي، ص 426 و432.